

"وجادلهم بالتى هى أحسن"

حدُّ الكافر، وشروط تحقُّق بلوغ الدعوة لغير المسلمين

عند حجة الإسلام الغزالي رحمه الله

رد موجزٌ على (عدنان إبراهيم)

بقلم

الأستاذ الشيخ أنس الشرفاوي حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حم ﴿١﴾ نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ
التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ ﴿٣﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة؛ سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله، القائل: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي»، قالوا: يا رسول الله؛ ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»، والقائل: «لويعلم الكافر بكلّ الذي عند الله من الرحمة لم يئس من الجنة، ولويعلم المؤمن بكلّ الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار»¹، الذي جعل مولاه الإيمانَ به فيصلّ التفرقة، بين الإسلام والزندقة، وأرسله للعالمين بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وهو أرحم عباد الله بعباد الله، وأعلمهم بالله وأتقاهم لله، اللهم؛ صلّ عليه الرؤوف الرحيم.

وبعد:

فما على ظهر البسيطة منهجٌ ربانيٌّ متكامل تامٌّ كالإسلام الذي ارتضاه الله تعالى لتحصيل السعادتَيْن، وإظهار سرِّ القبضتَيْن، والتعرُّف على الله والنظر في آلائه، والتغلغل في معرفة حِكْمِهِ بين عبادِه وأسراره، ومعرفة ما انطوت عليه أسماؤه وصفاته في تجلياته؛ إذ حكم بين العباد؛ فمنهم كافر ومنهم مؤمن، لا يستوون، ثم لم يجعل رتبةً بين الرتبتَيْن؛ فإمّا إلى جنته بفضله ورحمته، وإمّا إلى النار بحكمته وعدله.

وممّا قضى مولانا سبحانه أن في عباد الله مَنْ غلُظ طبعه فهو سقيم؛ إذ هان عليه الحكم على مخالفه بالكفر الموجب للجحيم، ومنهم من رَقَّ قلبه وغلَبَ في غير ملاحظة العبودية عاطفته، حتى فاتته الحكمة التي مَنْ أوتىها فقد أوتي خيراً كثيراً، وهذا الثاني هو طبع أكثر الناس؛ الذين جانبوا البراهين إلى المشهورات من القوانين؛ فقالوا بالتحسين والتقبيح العقليين، كما نبّه على ذلك حجّة الإسلام إمامنا الغزالي رحمه الله تعالى، ورحم الله مكحولاً

1- الحديثان متفق عليهما.

إذ قال: (من عبد الله تعالى بالخوف.. فهو حروريٌّ، ومن عبده بالرجاء.. فهو مرجئ، ومن عبده بالمحبة.. فهو زنديق، ومن عبده بالخوف والرجاء والمحبة.. فهو موحّد)².

وإني أسمعُ كلاماً لأستاذٍ طُلعة، أقام في الغرب داعياً، يتحدث فيه عن حدِّ الكافر، ويبيِّن فيه شروط تحقُّق بلوغ الدعوة لغير المسلمين، مزجَ هذا بكلامٍ لا خصومة فيه وهو كثير، وهو إلى ذلك قد جعلَ ما ذهب إليه- في حدِّه الذي اصطنعه، وشرطه الذي اشترطه- الإمام الغزالي له دريئةً، وجعل معه إشارةً قشيرية، ونقولاً سيوطية، وأظهر شبه الإجماع إلى ما ذهب إليه، وجعل من خالفه- حسب تعبيره الهجين- شيخاً مقطباً يرمي بفتاواه فوق رؤوس الخلق ويلزمهم بها! ولا أدري أهكذا هم الأشياءُ في الغرب؟ أم أن هذا الأستاذ لم يجمعه الله بالعلماء الربانيين، أهل العلم والعمل والسماحة؟! نعم إني لأرى أمثال هؤلاء وأحطت ببعضهم علماً، ولكن أعلم أيضاً أن هؤلاء ما كانوا ليمثّلوا أهل العلم، ولا على مثلهم يعوّل في بيان الحكم.

وقد طُلب إليّ من أخٍ حبيبٍ طاعته واجبة، يعلم عني الاشتغال بكتب الحجة الغزالي والنهل منها؛ أن أبين له: هل ما قاله هذا الأستاذ هو حقاً ما ذهب إليه الغزالي؟ وأين ذكر ذلك؟ وأعلم من نفسي قصورَ الباع، وقلة الاطلاع، غير أنني أتجرأ مستغفراً لله، وملتمساً العذر فيما وهمت، والإصلاح فيما أخطأت، وأقول مستعيناً بالمولى سبحانه:

لو أنّ الخلق جميعاً دخلوا الجنة، وأعلمني ربّي أن العامل والخامل، والمؤمن والكافر.. سواءٌ عنده؛ لقلتُ: سمعتُ ربّي وأطعتُ، وطأطأت رأسي، عالماً بجهلي بربي ونفسي، وأنّه قد تكون وراء هذا الحكم حكمٌ، وأتّى لابن التراب أن يعرف ربَّ الأرباب؟!

ولكن الرؤوف الرحيم سبحانه أخبرنا على لسان الرؤوف الرحيم عليه الصلاة والسلام: أنهم ليسوا سواء، وأن المعوّل في دخول الجنة التي هي رحمة الله الكبرى على الإيمان،

2- فيه تقبيح لمذاهب الخوارج والمرجئة وجهلة المتصوفة، والقول قرأته في «قوت القلوب» لأبي طالب المكي.

وتوحيد الرحمن، والتصديق به عليه الصلاة والسلام بعد شروط معروفة سآتي بطرف منها في الحديث عنها، لا على صلاح الأعمال وطيبة القلوب، وكراهة وتقبيح الدنيء من الفعل؛ كالقتل والظلم والفحش والخيانة، وهو أعلم بالمهتدين، فلا تطع المكذبين، ودُّوا لو تدهن فيدهنون.

وأكتفي- والكلام في هذا طويل الذيل- ببيان خطأ نسبة الحدِّ والشرط للإمام الغزالي، وأبين موطنَ الخلل في النقل، وقبل البدء أحبُّ أن أبيِّن لهذا الأستاذ مسائلَ أثارها وحدّث عنها، وأبيِّن مذهب أهل السنة والجماعة فيها، مع ذكر بعض التعقيدات التي لا تخفى على مثله، ولكن الذكرى تنفع المؤمنين، وتحت كل عنوانة كلام طويل يبحث في كتبه:

- بحثا الإيمان والكفر من المسائل الفقهية، لا المعرفية العامة؛ إذ لا سبيل إلى معرفتهما إلا عبر الخبر الصادق، وليس للعقل مدخلةٌ في ذلك إلا بعد إثبات الخطاب الشرعي، فدورُه الفهم³.

- الحكمُ بالكفر على شخص ما بعد انقطاع الوحي هو حكمٌ شرعي قطعيٌّ ثابت في الدنيا فقط، وأما الحكم عليه بذلك في الآخرة فما إلى ذلك سبيل، اللهمَّ إلا بقيدٍ أنه مات على هذا.

- وعليه نقول: لا تلازم بين إثبات الكفر في الدنيا لمكلفٍ ما وبين نفي الرحمة؛ إذ قد يظهر في يوم القيامة على خلاف ما ظهر لنا، ويعاينُ من رحمة الله لأمر خفي علينا وعلمه العليمُ الخبير.

- لا تلازم بين الكفر والقتل؛ فثبوت الكفر لشخص لا يعني قتله، كما أن الكافر الذميّ مصان الدم والمال، وهذا وإن كان معلوماً إلا أن المخالف يسعى للربط بينهما.

- هناك تلازمٌ بين الكفر والبغض في الله تعالى، فكلُّ كافر يُبغض من حيث كونه كافراً، لا من حيث كونه إنساناً، وهذا لا يقتضي نفي البرِّ والعدل معهم، بل هذا ثابت، ولذا كره

3- انظر «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص 407).

الفقهاء تزوّج الذميّة؛ لغلبة المحبة التي قد تضرُّ في الدين، وجعل الله الزواج من الأمة خيراً من الزواج من المشركة.

- الشارعُ جعل للكفر الإيمان علامات وعوارض، وألزمنا الأخذ بها، فلا سبيل إلى إسقاطها.

- ينقسم الكفر إلى نصيّ واجتهادي، فأما النصيّ فلا سبيل إلى إسقاطه؛ لما علم الله المطلع على السرائر وجهلنا، وأما الاجتهادي فالأخذ بالاحتياط فيه أولى⁴.

- من أصول أهل السنة أن الإيمان والكفر من أعمال القلب، لا من أعمال الجوارح.

- أهل الفترة ناجون عند جماهير أهل السنة والجماعة، وبه أخذ العلماء، والفترة سارية إلى زماننا هذا؛ ففي العالم اليوم أناسٌ نحكم بأنهم ناجون لكونهم من أهل الفترة، ولو كانوا في وسط أعظم البلاد المتمدنة وأزحمها.

- أنه سبحانه كافأ بين الفرص عند التكليف، وجعله مناطاً بالعقل وبلوغ الدعوة بشروطه.

- من أصول أهل السنة قولهم بقسمة الرحمة إلى عامة وخاصة، فالعامة: هي التي عدّدها المثنان واسع الحسان على جميع عبادته وأشركهم بها، ومنها ما اختصره ابن عطاء في «حكمه» بقوله: (نعمتان ما انفكّ موجود عنهما: نعمة الإيجاد، ونعمة الإمداد)، وبعدهما نعمتا العقل ونصب الأدلة للتعرف عليه، والخاصة: تكون لأهل الإيمان، كنحو التوفيق والإخلاص وحسن الختام، وقد قال إمامنا الغزالي في «المقصد الأسنى» يحدث عن الرحمتين: (الرحمن: هو العطوف على العباد بالإيجاد أولاً، وبالهداية إلى الإيمان وأسباب السعادة ثانياً، وبالإسعاد في الآخرة ثالثاً، والإنعام بالنظر إلى وجهه الكريم رابعاً).

4- المرجع السابق.

تعريف الكفر والكافر عند الغزالي:

لنرى ما يقوله حجة الإسلام في حدِّ الكافر، وشرط بلوغ الدعوة، وهما الأمران اللذان فهِمَما النزاع، فما حدُّ الكفر والكافر عند الغزالي؟

وضع حجة الإسلام الغزالي كتاباً مفرداً برأسه لهذه المسألة العظيمة الخطر؛ وهو كتابه «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»، ثم كل من جاء بعده معول على كثير من أبحاثه وأخذ بها.

وعقد في خاتمة «الاقتصاد» بحثاً وجيزاً لها يمكن أن يكون «الفيصل» كالشرح لهذا البحث، ووضع للتكفير ضابطاً دقيقاً، إلى جانب ضوابط أخرى ذكرها فيه وفي عدد من كتبه:

القانون العام للتكفير عند الغزالي:

وهو قانون قال به الفقهاء من قبله ومن بعده؛ إذ جعل (محمد رسول الله) بمعنى: التصديق برسالته الخاتمة.. هو العلامة الفارقة بين المؤمن وغيره، واستدرك على الفقهاء تفريطهم في ترك وضع قانون كلي فيه؛ حيث قال: (إنما أوردناه من حيث أن الفقهاء لم يتعرضوا له، والمتكلمون لم ينظروا فيه نظراً فقهياً، إذ لم يكن ذلك من فہم، ولم ينبه بعضهم بها- أراد مسألة التكفير- لقرب المسألة من الفقهيات؛ لأن النظر في الأسباب الموجبة للتكفير من حيث أنها أكاذيب وجهالات نظرٌ عقلي، ولكن النظر من حيث أن تلك الجهالات مقتضية بطلان العصمة، وإنما الخلود في النار.. نظر فقهي، وهو المطلوب)⁵.

وقال رحمه الله في «فيصل التفرقة» وهو يحدث عن صفات الفقيه الذي يجوز له التكفير: (واعلم أن حدَّ الكفر والإيمان وحدَّهما، والحقُّ والضلال وسرَّهما.. لا ينجلي للقلوب المدنسة بطلب الجاه والمال وحَيَّهما، بل إنما ينكشف دون ذلك لقلوب طهرت عن وسخ أضرار

5- انظر «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص 420).

الدنيا أولاً، ثم صقلت بالرياضة الكاملة ثانياً، ثم نُورِت بالذكر الصافي ثالثاً، ثم عُدَّت بالفكر الصائب رابعاً، ثم زُيِّنت بملازمة حدود الشرع خامساً).

ثم عرّف الكفر فقال: (الكفر: هو تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام في شيء ممّا جاء به، والإيمان: تصديقه في جميع ما جاء به، فاليهودي والنصراني كافرين لتكذيبهما للرسول عليه الصلاة والسلام، والبرهني كافر بالطريق الأولى لأنه أنكر مع رسولنا المرسل سائر الرسل، وهذا لأن الكفر حكم شرعي كالرقّ والحرية مثلاً؛ إذ معناه إباحة الدم والحكم بالخلود في النار، ومدرّكه شرعي؛ فيدرك إما بنصٍّ وإما بقياس على منصوص، وقد وردت النصوص في اليهود والنصارى، والتحقّ بهم بالطريق الأولى البراهمة والثنوية والزنادقة والدهرية؛ وكلهم مشركون؛ لأنهم مكذّبون للرسول، فكل كافر مكذب للرسول، وكلُّ كافر مكذب فهو كافر، فهذه هي العلامة المطردة المنعكسة).

وقال فيه أيضاً: (وأصولُ الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله، وبرسوله، وباليوم الآخر، وما عداه فروع).

وقال في «الاقتصاد»: (ويجوزُ الفتوى في ذلك بالقطع مرة، وبالظن والاجتهاد أخرى، فإذا تقرّر هذا الأصل.. فقد قررنا في أصول الفقه وفروعه: أن كل حكم شرعي يدعيه مدّعٍ فإنّما أن يعرفه بأصل من أصول الشرع؛ من إجماع أو نقل أو بقياس على أصل، وكذلك كون الشخص كافراً إما أن يدرك بأصل، أو بقياس على ذلك الأصل، والأصل المقطوع به: أن كلّ من كذب محمداً صلى الله عليه وسلم فهو كافر؛ أي: مخلد في النار بعد الموت، ومستباح الدم والمال في الحياة، إلى جملة الأحكام. إلا أن التكذيب على مراتب).

ثم تحدّث عن كفر اليهود والنصارى وخصّهم بالرتبة الأولى فقال: (الرتبة الأولى: تكذيبُ اليهود والنصارى وأهل الملل كلّهم؛ من المجوس وعبدّة الأوثان وغيرهم، فتكفيرهم منصّوب عليه في الكتاب ومجمع عليه بين الأمة، وهو الأصلُ وما عداه كالملاحق به)⁶.

وبما مرّ تعلم أن تكفير اليهود والنصارى عند حجّة الإسلام من التكفير المنصوص والمجمع عليه، وأن أصل الخلاف لا يُتصور فيه، وأن مأخذه شرعي صرف، وقد نبّه على خطأ من اتخذ من العقل سبيلاً لمعرفة التكفير فقال في «فيصل التفرقة»: (قد ظنّ بعض

6- الاقتصاد في الاعتقاد (ص 408).

وقد سألتني بعض الأخوة عن أدلة كفر اليهود والنصارى، وهذا عصرٌ صارت فيه بديهيات الدين موضعَ بحث وحوار! وخلاصة الإجابة بتعداد واختصار أقول:

- أولاً: النصُّ القرآني الصريح؛ منها قوله تعالى: {وقل للذين أوتوا الكتاب والأُميين أسلمتم، فإن أسلموا فقد اهتدوا}، فجمع بينهم وبين الوثنيين بجامع الكفر.
- ثانياً: إجماعهم على أن هذا النص على ظاهره.
- ثالثاً: إجماع الأمة على كفرهم. وهذه الثالثة ذكره الحجة الغزالي.
- رابعاً: رسائله عليه الصلاة والسلام له رقل والمقوقس، ودعوتهما للهدى، وإن لم يفعلوا فعليهم إثم العامة، بمعنى أن الكفر عمّ الجميع، وهو المقصود: «فإنما عليك إثم الأريسيين».
- خامساً: تعامله مع النصارى واليهود الذميين على أنهم كفرة بدين الله وبه عليه الصلاة والسلام.
- سادساً: الإقرار بالوحدانية لا يكفي، فهذا أبو سفيان أقرّها ولم يقبل منه إلا التصديق به عليه الصلاة والسلام.
- سابعاً: إيمان النصارى مشروط بالإيمان به عليه الصلاة والسلام في دينهم؛ ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد}.
- ثامناً: أن فهم أهل العلم من عامة الفرق الإسلامية قالت بكفرهم، ومضى على ذلك سير الخلفاء الراشدين ومن بعدهم.

الناس أن مأخذ التكفير من العقل لا من الشرع)، وبه تعلم أن غير المسلم أحد اثنين لا ثالث لهما:

- امرؤ أحاط بالإسلام ونبيّه علماً مع التكليف والداعية للبحث، ثم أمهل مدة النظر، ثم أبى واستكبر، فهذا لا شك في كفره، وما المنافق إلا كافر متستر، يوم كان للمسلمين مهابة في صدور أعدائهم، وهذا النوع من النفاق هو الأول في قول حجة الإسلام في «إحيائه»: (النفاقُ نفاقان: أحدهما: يخرجُ من الدين ويلحق بالكافرين، ويسلك في زمرة المخلدين في النار، والثاني: يفضي بصاحبه إلى النار مدة، أو ينقص من درجات عليين، ويحط من رتبة الصديقين)، وقال أيضاً فيه: (الكافر كفر وأظهر، والمنافق كفر وستر، فكان ستره لكفره كفراً آخر؛ لأنه استخف بنظر الله سبحانه وتعالى إلى قلبه وعظمَ نظرَ المخلوقين، فمحا الكفر عن ظاهره)، وبه تعلم أن النفاق من أشد الكفر، لا قسماً ثالثاً كما قال الأستاذ المحاضر.

- امرؤ غير مكلف؛ وهو إما لقصور فيه في أصل النشأة؛ كالأحمق وفاقد السمع والبصر، أو لقصور في وصول الدعوة إليه، وهو السليم الحواس القادر على الإدراك، الذي لم تبلغه الدعوة، أو بلغته بما لا يدعو للنظر.

وغير المكلف ناج عند العليم الحكيم رغم المعاطس عند محققي أهل السنة، ووالدا النبي عليهما السلام أولى وأولى، والأحاديث المخالفة لهذا لها توجهها، وليس هنا محلّ البيان.

وأزيدك عن الغزالي ما تعلم منه صدق فهم أهل العلم لمرامي كلامه في التكفير؛ فقد قال في «الإحياء»: (والمخالف في العقد: إما مبتدع أو كافر، والمبتدع: إمّا داعٍ إلى بدعته أو ساكت، والساكت: إمّا بعجزه أو باختياره، فأقسامُ الفساد في الاعتقاد ثلاثة:

الأول: الكفر: فالكافر إن كان محارباً.. فهو يستحقُّ القتل والإرقاق، وليس بعد هذين إهانة، وأمّا الذميُّ: فإنه لا يجوزُ إيذاؤه إلا بالإعراض عنه، والتحقيق له بالإضرار إلى أضيق الطريق، وبترك المفاتحة بالسلم، فإذا قال: السلم عليك؛ قلت: وعليك، والأولى الكفُّ عن مخالطته ومعاملته ومواكلته، وأمّا الانبساط معه والاسترسال إليه كما يسترسل إلى الأصدقاء فهو مكروه كراهة شديدة يكاد ينتهي ما يقوى منها إلى حدِّ التحريم، قال تعالى: {لا

تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم { الآية، وقال صلى الله عليه وسلم: «المسلم والمشرک لا تتراءى ناراهما»، وقال عز وجل: {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء} الآية⁷.

وقال فيه أيضاً في تسلط المسلم على الكافر: (وإنما استحقَّ المسلم أن يكون متسلطاً لما فيه من معرفة الله وباعث الدين، وإنما استحقَّ الكافر أن يكون مسلطاً عليه لما فيه من الجهل بالدين وباعث الشياطين)⁸.

ثم اقرأ ما كتبه الغزالي عن غرور الكافرين الذين يدعوننا الأستاذ إلى التماس المعاذير لهم، ولا يدعوهم لتفتيش قلوبهم، يقول الغزالي في واجب الكافر والفاسق: (حقُّ الكافر أن يتزكَّ كفره، وكذا حقُّ العاصي، نعم الكافر قد لا يعرف أنه كافر، فيكون كمن به علة وهو لا يتألم بسبب غشية أو غيرها، فلا صبر عليها، والعاصي يعرف أنه عاص، فعليه ترك المعصية).

وقبل أن أقضي الكلام أقول للأستاذ سامحه الله: أين رأى حدَّ الكفر بالمعنى الذي تحدَّث عنه في كتب الغزالي؟ بل في كتب أهل السنة؟ بل في كتب المسلمين من فرق الأهواء؟ ما أكثر ما نجعل! فهل هذا الحدُّ قد نأى عنَّا فكان من جملة جهلنا الكثير؟! هذا ما أستبعده مع قلَّة ونزرٍ ما أعلمه.

7- ترى هل يفعل الأستاذ ما قرره الغزالي مع أهل الذمة الذين عاشوا بين المسلمين؟ وقُدِّمواؤهم عاينوا الإسلام في زمن النبي والصحابة الكرام والتابعين، ومع هذا فلم يؤمن إلا قليل منهم، حتى قال الحبيب المصطفى كما روى ذلك البخاري في «صحيحه»: «لو آمن بي عشرة من اليهود.. لأمن بي اليهود»، ومع هذا يقيم اليوم كثيرٌ من المسلمين تحت ظلِّهم، ورحم الله الغزالي إذ يقول في «إحيائه»: (والكافر ذليل، فلا يستحق أن ينال عزَّ التحكُّم على المسلم).

8- وهذا يوم كان المسلمون مسلمين، ولكنهم لمَّ نزعوا عن أنفسهم جلايب العمل، وضعفت نفوسهم، وقويت شهواتهم.. جعل المولى راية الدنيا لمن عمرها، كافراً كان أو مؤمناً، ولكن سلطان الدين لأهل الدين، فلا يخلطن أحدٌ بين الأمرين، فكلمة الله هي العليا.

أقسم بالله يميناً برة؛ ما ذهب أحدٌ من أئمة الإسلام إلى هذا الحدِّ المصطنع للكافر، ولا أقول: ما ذهب إليه أحدٌ من المسلمين، فحاشا أن أكفر مسلماً أخطأ، هذا الحدُّ الذي اصطنعناه تحت ضغط العواطف والعلاقات الاجتماعية مع غير المسلمين بإقرار الأستاذ، فهو يقول: إنه وأولاده ومن حوله وعامة المسلمين في بلاد الغرب- مع غضِّ النظر عن حكم الشرع في الإقامة- يشعرون بحرج كبير ممن حولهم من غير المسلمين ولا سيما نعتهم بالكفر! لا أدري هل المسلمون عند النصارى اليوم مؤمنين؟! ولا أدري، فالباطل لجلج، وعليهم بهم أنهم يحكمون بكفرنا، فلماذا لا يبادلوننا ذاك الحرج، فيتساقط الحرجان، ونخرج رأساً برأس؟!!

أحدُ الفقهاء سئل عن تكفير النصارى- وليس الأستاذُ هو صانع هذه الصرعة، بل أتى عليها حينٌ من الدهر- وعن الحرج الذي يلقيه من ذلك، فقليل لهذا الفقيه النبيل: ما سببُ ذلك الحرج الذي نجده في نفوسنا عند تكفيرنا للنصارى ونحن نعيش بين ظهرانهم، أو يعيشون بين ظهرانينا؟

فقال لهم: يومٌ كان حذاء خلفائنا وعلمائنا فوق رؤوس عتاتهم وطغاتهم.. لم يكن ثمَّ حرج عندنا، ويوم صار حذاء هؤلاء الذين تحدّثني عنهم وتقتات من نعمهم وأمنهم أنت وأمثالك فوق رؤوسكم.. نشأ عندكم ذاك الحرج.

وما قصدت بهذه القصة التي سمعتها من أكثر من عشر سنين وأعلم هذا الفقيه.. إهانة الأستاذ المحاضر، ولكني أقضي من ورائها حاجة في نفس يعقوب، والخطابةُ تدعو الخطابة.

ثم أقول: ما هكذا والله تكون الرحمة، إنَّ ما ذهب إليه الأستاذ المحاضر كما سمعت من كلامه أنه ابتكر هذه الرحمة ليدفع عنه وعن أولاده ومن يلوذه ويقصد طريقه ألم الحرج، أهذه رحمةٌ بغير المسلمين؟! لا والله، ما هكذا تكون الرحمة، وخذ هذه الغزالية النورانية من «المقصد الأسنى» في بيان حقيقة وكمال الرحمة إن أردت أن تتخلّق بأخلاق الله تعالى، وتعرّف على رحمة ربانيّ أمة الحبيب الأعظم عليه الصلاة والسلام: (الرحيمُ عن رقةٍ وتألم يكاد يقصدُ بفعله دفع ألم الرقة عن نفسه، فيكون قد نظر لنفسه، وسعى في غرض نفسه، وذلك ينقصُ

عن كمال معنى الرحمة، بل كمال الرحمة أن يكون نظره إلى المرحوم لأجل المرحوم، لا لأجل الاستراحة من ألم الرقة). وهذا ورثي منزع علمائنا من مدارس الأربعة في حكاية كفر هؤلاء؛ ولعلك لو شققت عن قلوبهم.. لرأيته متفطرة ألماً وشفقة أن يكون هؤلاء من أهل النار، وأنت قلبك متفطر ألماً من الحرج المزعوم، بل الموجود المعلوم، ولذا قال إمامنا الغزالي في «المقصد الأسنى» أيضاً: (حظ العبد من اسم الرحمن: أن يرحم عباد الله الغافلين، فيصرفهم عن طريق الغفلة إلى الله عز وجل؛ بالوعظ والنصح بطريق اللطف دون العنف، وأن ينظر إلى العصاة بعين الرحمة لا بعين الإزراء، وأن تكون كل معصية تجري في العالم كمصيبة له في نفسه، فلا يألو جهداً في إزالتها بقدر وسعه؛ رحمة لذلك العاصي أن يتعرض لسخط الله ويستحق البعد من جواره).

إن حكمنا عليه بالكفر مدعاة له للنظر، ومجلبة للغم له؛ عسى أن يكون ذلك سبباً لرفع غمّه، فينظر ويبحث ويفتش، فهذه رحمة مصحوبة بألم الحكمة، وسيئة محاطة بحسنات الشفقة، أما أن نشيع مثل هذه الأقوال التي أحاطها الأستاذ المحاضر بكومة من خطابات رمى بها خصومه.. فما ذاك برحمة، والله درُّ إمامنا الغزالي إذ أشار إلى التفريق بين علمائنا والأستاذ المحاضر: (الطفل الصغير قد ترقُّ له أمّه، فتمنعه عن الحجامة، والأب العاقل يحمله عليها قهراً، والجاهل يظن أن الرحيم هي الأمُّ دون الأب، والعاقل يعلم أن إيلام الأب إياه بالحجامة من كمال رحمته وعطفه وتعام شفقتة، وأن الأمَّ له عدوٌّ في صورة صديق، فإن الألم القليل إذا كان سبباً للذة الكثيرة لم يكن شراً بل كان خيراً).

أسفُّ من تلك الكلمات التي تبني قصراً وتهدم مصراً:

هذا حدُّ الكافر عند الغزالي وعند الفقهاء، كلام ظاهر متين رصين، وحسب الأستاذ أنه بصناعته للحدِّ الجديد آتي بجديد مفيد، وأنه أنقذ مسلمي الغرب من سياط ذاك الحرج الذي يحدثنا عنه، وبَيَّنْتُ لك فساده في باب الرحمة، وإنا بحمد الله وفضله لنا نفوسٌ سليمة الطبع، وتملك قلب إنسان، ولا أراني لو كنت مكانه ومكان أولاده وأهله ورأيت من هؤلاء الذين

وصفهم بحسن المعاملة وفيض الرحمة، وعلمت ألم كلمة الكفر عندهم إن أنا أسمعهم إياها.. إلا أنني سأتحجج؛ وأعلم أن هذا الحرج سأرفعه بعد دقائق معدودة أشرح فيها معالم ديني وعقيدتي، وأن تكفيري له لا ينفي عنه برِّي وحسن تعاملي معه، بل لعله يرى من حسن خلقي ما لا يراه مني أبناء جلدتي، لكن أن أحزف دين الله لحياء طبعي، وأترك الحياء الشرعي.. فهذا ما لا أرضاه لي ولا لغيري.

هذه القيود التي زادها في تعريف الكافر حتى قصر الكفر على أنفار كما قال، وهذه المعاذير التي التمسها لهم، ولم يلتمسها لنا، ترى ما سيكون لو عملنا بها؟ هذا ما عنيته بعنوانتي: أسف من تلك الكلمات التي تبني قصراً وتهدم مصرأ.

وما علاقة هذا برحمة الله تعالى حتى يتسلط عليها ويحكم على الله بوجوبها عليه؟ ترى هل خلع سيدنا نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام عن قلبه الرحمة لما دعا على قومه- وهم يومها أهل العالم كله- فقال: {وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا}، فما نجا من العالم كله إلا من معه في السفينة؟! أو أجرم الخضر وحاشاه لما قتل غلاماً يافعاً؟! أو أخطأ سيدنا موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام لما دعا فقال: {رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ}؟!

نعم ساق لنا الأستاذ آيات تنصر ما ذهب إليه في الظاهر، وليته أنصف فجمع، وفاتته حكمة غزالية وهو يتدرع بالغزالي كما قلت، ورحم الله الغزالي إذ قال في «إحيائه»: (آيات الرحمة شفاء الخائف، وآيات العذاب شفاء المغرور الآمن)، فليته جعل ما شهد به من الآيات شفاء، وترك فسحة لشفاء المغرورين وهم أكثر العالم، فقد قال ربنا العظيم لسيدنا الحبيب: {وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين}، هذا حكم الله الذي أكدته السنة بكون الأمة المحمدية؛ فقال الرؤوف الرحيم بأبي هو وأمي: «والذي نفس محمد بيده؛ إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر»، ولكن الأستاذ المحاضر جعل أهل النار بضعة أفراد! وقد فاتته الحكمة، وما عرف

رحمة الله الواسعة المختبئة وراء الحكم على هؤلاء بالكفر، وأن المجاملة الباردة أذية يرونها يوم لا ينفع نفس إيمانها لم تكن آمنت من قبل.

وقد تعلمتُ من إمامنا الغزالي سببَ خطأ الأستاذ المحاضر وأمثاله فيما ذهب إليه، وهو أمر يعود لغلبة قضايا ذهنية مشهورة، وأسباب عارضة أَكَّدت في النفس هذه القضايا وأثبتتها، ومنها ما ذكره سيدنا الغزالي في «معيار العلم» وهو كتاب أخرج به للناس في أخريات حياته مع أنه ألفه باكراً، فقال: (أولها: رقة القلب بحكم الغريزة. وذلك في حقِّ أكثر الناس: حتى سبق إلى وهم قومٍ أن ذبح الحيوان قبيحٌ عقلاً، ولولا أن الشرع صرف الناس عن ذلك إلى تحسين الذبح وجعله قريباً.. لعمَّ هذا الاعتقاد أكثر الناس، ومن هذا أشكل على المعتزلة وأكثر الفرق وجه العدل في إيلام البهائم بالذبح والمجانين بالمرض، وزعموا بحكم رقة طباعهم أن ذلك قبيحٌ، فمنهم من اعتذر بأنها ستعوّض عليها بعد الحشر في الدار الآخرة!).

وجعل منها ما ذكره بقوله: (محبّة التسالم والتصالح، والتعاون على المعاش: ولذلك يحسن عندهم التودد بإفشاء السلام، وإطعام الطعام، ويقبح لديهم السبُّ والتنفير، ومقابلة النعمة بالكفران وأمثاله).

فلو أن الأستاذ المحاضر اكتفى بحدِّه المصطنع للكافر، فأقرَّ أن رأيه وصناعته.. لقلنا: رجلٌ اختار لنفسه، وما لنا إليه سبيل إلا نصح المسلم للمسلم، أما أن ينسب للغزالي أن الكافر هو الجاحد الذي يعلم صحة نبوءته عليه الصلاة والسلام، ثم يسترها، ثم هو صاحب قلب قاسٍ سفاح سافك للدماء.. فهذا ما لا أعرفه عن حجة الإسلام ولا غيره! وليت الأستاذ يأتي بكلمة تشير إلى هذا الحدِّ، إنَّ الغزالي من أشدِّ الناس تمسكاً بقضية الإيمان باليوم الآخر، بل قد افتخر في «المنقذ» بأن إيمانه باليوم الآخر ما فارقه حتى عندما أُصيب بنوبة تكافؤ الأدلة، وقال عنه في «الإحياء»: (كيف يكون من العلماء من لا عقل له، ومن لا يعلم عظم أمر الآخرة ودوامها؟! فهو كافر مسلوب الإيمان، فكيف يكون من العلماء من لا إيمان له ومن لا يعلم مضادة الدنيا للآخرة، وأن الجمع بينهما طمع في غير مطعم؟! فهو جاهل بشرائع الأنبياء كلهم، بل هو كافر بالقرآن كله من أوله إلى آخره، فكيف يعدُّ من زمرة العلماء).

وقال في المؤمن: (على العبد أن يعلم أن المؤمن أكبر من الكافر)، أراد بإيمانه، لا بأعماله.

ثم لا أدري: ما يقول الأستاذ فيمن عاش مسلماً طيباً مسلماً، وفي ساعة غضب سبَّ الله تعالى ورسوله ومات! أنجري عليه أحكام الإسلام؟! وما يقول في رجل طيب محسن للناس يترك الصلاة جحوداً ويقول: (الدينُ المعاملة، لا في الركوع والسجود)، وكم نرى مثل هؤلاء في صفوفنا كمسلمين، وهم على أحوال حسنة في معاملة الناس، ويستقصرون ويهونون من أمر الصلاة، وقد ينكرون معلومات كثيرة من الدين بالضرورة! فهل يقول الأستاذ أنهم من جملة المسلمين؟! فإن قال: نعم.. قلنا: سلاماً، وما إخاله يقول ذلك.

فليحذر من بؤاه الله مكاناً لكلمة يُقتدى بها، ولينظر ما مآل العمل بهذه الكلمة، ورب كلمة لا يُلقي لها بال تهوي بصاحبها في جهنم أربعين.

فما هو مصير هؤلاء الطيبين عند الغزالي؟ يقول رحمه الله في ذلك في «إحيائه»: (وإذا كان للكافر معروفٌ لم يُجزَّ به.. هُوَنٌ عليه في الموت؛ ليستكمل ثوابَ معروفه، فيصير إلى النار).

وكم سمعت من علمائنا قولهم: من عمل عملاً لغير الله تعالى.. وقَّاه الله أجره الذي طلب، فأديسون ونيوتن قدَّموا للبشرية خدمة، وطلب جزائها الذكر الحسن بين الناس، فكان لهم ذلك، فسبحان الحكيم العليم، وقَّى الناس حسابهم، وما أرى هؤلاء الذين طلبوا نقصان الرواتب وقد حدَّث عنه الأستاذ المحاضر إلا ويريدون أجراً على ذلك، وإلا فعملهم عبث، ولي ولك ولغيرنا السؤال: ما هو ذاك الأجر؟ وأعلم أن الله سيؤتيهم أجرهم، فسبحانه إذ قال: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا (18) وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا (19) كَلَّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا (20)}.

حكم لعن الكفار عند الغزالي:

ما أبغض اللعن وما أذمه! والمؤمن ليس بلعّانٍ ولا طعّان ولا بذيء ولا فاحش، وليس كل مباح يعمل، وما في خزائن الفقهاء بيانٌ أحكامٍ للعموم، وملاحظ الفقيه في مراعاة العامة. وأسباب اللعن عند إمامنا الغزالي ترجع لثلاثة أمور؛ قال في «إحيائه»: (والصفات المقتضية للعن ثلاثة: الكفر، والبدعة، والفسق).

فأما اللعن على الأوصاف العامة للكفار: فلا يرى الحجة به بأساً، قال وهو يذكر مراتب اللعن: (الأولى: اللعن بالوصف الأعيم؛ كقولك: لعنة الله الكافرين، والمبتدعين، والفسقة، الثانية: اللعن بأوصافٍ أخصّ منه؛ كقولك: لعنة الله على اليهود والنصارى والمجوس)، ثم ذكر جواز ذلك، ومال إلى منعه في حقّ أهل البدع والفسق، وفيه أن الفاسق المرتكب لكلّ الكبائر هو عنده -بل عند الأمة بأجمعها- خيرٌ من الكافر وإن كان على أحسن أوصاف الإنسانية؛ لأن الإنسان تظهر إنسانيته ابتداءً بإيمانه بربه سبحانه، وقال جلّ وعزّ: {أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين}.

أما الكافر المعين فعند الحجة الغزالي ومحققي أهل السنة المعتمد حرمة لعنه ولو كان كافراً، وقد حرّج الغزالي نفسه فقال: (فإن قلت: يلعن لكونه كافراً في الحال؛ كما يقال للمسلم: رحمه الله لكونه مسلماً في الحال، وإن كان يُتصور أن يرتدّ.

فاعلم: أن معنى قولنا: رحمه الله؛ أي: ثبتّه الله على الإسلام الذي هو سبب الرحمة وعلى الطاعة، ولا يمكن أن يقال: ثبت الله الكافر على ما هو سبب اللعنة، فإن هذا سؤال للكفر، وهو في نفسه كفر، بل الجائز أن يقال: لعنه الله إن مات على الكفر، ولا لعنه الله إن مات على الإسلام، وذلك غيب لا يدري).

وقال في موضع آخر: (بل لو نظر إلى كافر لم يمكنه أن يتكبّر عليه؛ إذ يتصور أن يسلم الكافر فيختم له بالإيمان، ويضل هذا العالم فيختم له بالكفر)، وقال أيضاً: (وكم من كافر

في الحال يموت مقرباً إلى الله تعالى بنزوعه عن الكفر، وكم من مسلم يموت شقيّاً بتغيُّر حاله عند الموت بسوء الخاتمة)، اللهم: نسألك حسن الختام.

وقد ذكر من شمائل الحبيب المصطفى عليه الصلاة والسلام ما تضمنه قوله في «إحيائه»: (وكان إذا سئل أن يدعو على أحد مسلم أو كافر عام أو خاص.. عدل عن الدعاء عليه إلى الدعاء له).

قضية بلوغ الدعوة عند الغزالي:

الأمر الثاني الذي هو محل نزاع: ما ذهب له الأستاذ المحاضر في توصيفه لبلوغ الدعوة، والذي حقّقه الإمام الغزالي وغيره: أن بلوغ الدعوة للكافر لا يكفي بمجردّه، بل لا بدّ من مقارنة ذلك داعيةً نظر، وإلا فمن بلغته الدعوة من غير داعية نظر وبحث، فلم يؤمن.. فهو ناجٍ عند الله تعالى، وهذا ما أدين الله تعالى به، ومثّل لذلك فقال في «فيصل التفرقة»: (إن أكثر نصارى الروم والترك في هذا الزمان تشملهم الرحمة إن شاء الله؛ أعني: الذين هم في أقاصي الروم والترك ولم تبلغهم الدعوة؛ فإنهم ثلاثة أصناف:

- صنف لم يبلغهم اسم محمد أصلاً؛ فهم معذورون.
- وصنف بلغهم اسمه ونعته وما ظهر عليه من المعجزات، وهم المجاورون لبلاد الإسلام والمخالطون لهم، وهم الكفار الملمحدون.
- وصنف ثالث بين الدرجتين؛ بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يبلغهم نعته وصفته، بل سمعوا منذ الصبا أن كذاباً ملبساً اسمه محمد ادّعى النبوة، كما سمع صبياننا أن كذاباً يقال له المقنع تحدّث بالنبوة كاذباً، فهؤلاء عندي في معنى الصنف الأول)، قال: (وهذا لا يحرك داعية النظر في الطلب).

وقد راق للأستاذ المحاضر بعض هذا الكلام، فأخذ بعضه وأعرض عن بعض، فكان مما هوّش فيه تعميمه للنصارى في الحكم، مع أن الغزالي حدّث عن نصار مخصّوصين كما رأيت، وهذه مسألة بحثت فيها قديماً، وهو كلامٌ ينزع فيه للإمام القرشي الشافعي رضي الله

عنه إذ قال في «الأم»: (ولا أعلم أحداً لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدونا الذين يقاتلوننا أمة من المشركين، فلعل أولئك ألا تكون الدعوة بلغتهم، وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك أو الخزر أمة لا نعرفهم، فإن قتل أحد من المسلمين أحداً من المشركين لم تبلغه الدعوة.. وداه إن كان نصرانياً أو يهودياً دية نصراني أو يهودي، وإن كان وثنياً أو مجوسياً دية المجوسي).

فليست النجاة لعموم النصارى، وليس بلوغ الدعوة مشروطاً كما ذكر الأستاذ المحاضر بإقامة الحجة؛ فهذا سيد بني آدم قام بين يهود ونصارى عصره؛ فما آمن له إلا قليل، وحكم بكفر سائرهم، فأخذ منهم الجزية، بل القضية منوطة بداعية النظر، وهي متحققة ببلوغ الدعوة مع وجود ما يبعث على النظر كما رأيت، ولذا قال الحجة الغزالي في «المستصفى»: (من لا يدرك دليل صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه لا عذر مع نصب الله تعالى الأدلة القاطعة)، فأحط بهذا علماً فإنه نافع.

ولعموم النفع أذكر ما راعاه سيدي الغزالي رضي الله عنه وأرضاه في عموم ضوابط التكفير عنده بوجه خاص، وعند عموم أهل السنة بوجه عام، فأقول:

● التفريق بين التكفير الجُملي والتكفير التفصيلي: وهذا من المباحث الدقيقة؛ إذ كثير من المتفقيّه يظن أن الحكم بالكفر على مذهب أو نحلة.. يلزم عنه تكفير كلّ منتسب إليه، كما في اعتقادات بعض الباطنية وأهل الانحلال، وقد قال رحمه الله تعالى: (مهما سئلنا عن واحد منهم أو عن جماعتهم وقيل لنا: هل تحكمون بكفرهم.. لم نتسارع إلى التّكفير إلا بعد السؤال عن معتقدهم ومقاتلهم، ونراجع المُحكوم عَلَيْهِ، أو نكشف عن معتقدهم بقول عدُول يجوز الاعتماد على شهادتهم)⁹، كما يعرف هذا من الفصل الذي عقده في «المقصد الأسنى» في التماس العذر لمن يظهر على لسانه ما هو مخالف لظاهر الشرع، مما ينسب إلى القول بالحلول والاتحاد، وتبرئته لأبي المغيث الحلاج مثلاً.

9- المستظهري (ص 146).

• ليس كل خرق للإجماع يكون كفراً؛ وهو أصل أصيل مشهور، وعليه التعويل في محررات المذاهب المعتمدة، ولكن للغزالي افتنانٌ في التمثيل لهذا الأصل، غير ما شاع في كتب الفقه من التمثيل له بنحو إنكار أن يكون السدس لبنت الابن بعد البنت تكملة الثلثين؛ من تلك المسائل التي تشكل قلقاً في صفوف الأمة؛ كقوله مثلاً: (فإن قيل: لو اعتقد مُعْتَقِد فسق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وطائفة من الصَّحَابَةِ فَلَمْ يَغْتَقِد كفرهم، فَمَلَّ تحكمون بِكُفْرِهِ؟ قُلْنَا: لَا نحكم بِكُفْرِهِ، وَإِنَّمَا نحكم بِفِسْقِهِ وضلاله ومخالفته لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَكَيْفَ نحكم بِكُفْرِهِ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُوجِبْ عَلَى مَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا بِالزَّيْنَةِ إِلَّا ثَمَانِينَ جَلْدَةً؟! وَنَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَشْتَمِلُ كَافَّةَ الْخَلْقِ وَيَعْمَهُمْ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ؟! وَأَنَّهُ لَوْ قَذَفَ قَازِفٌ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالزَّيْنَةِ.. لَمَا زَادَهُ عَلَى إِقَامَةِ حَدِّ اللَّهِ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَدْعُوا لِأَنْفُسِهِمْ التَّمْيِيزَ بِخَاصِيَةِ فِي الْخُرُوجِ عَنِ مُقْتَضَى الْعُمُومِ)¹⁰، وقوله في تحرير هذه المسألة: (لم يبين لنا أن خارق الإجماع كافر، بل الخلاف قائم بين المسلمين في أن الحجة هل تقوم بمجرّد الإجماع، وقد ذهب النظام وطائفته إلى إنكار الإجماع، وأنه لا تقوم به حجة أصلاً، فمن التبس عليه هذا الأمر لم نكفره بسببه، واقتصرنا على تخطئته وتضليله)¹¹.

• لازم المذهب ليس بمذهب: عرف عن أهل السنة عدم تكفير المشبهة وإن كان يلزم من اعتقادهم ظواهر النصوص حدوث معبودهم؛ وذلك لتقريرهم أن لازم مذهبهم لم يلتزموه، مع كونه غير بين بياناً لكل أحد، فلا يكون مذهباً لهم، فلا يكفرون، ومن تطبيقات حجة الإسلام لهذه القاعدة: عدم إكفار من يقول بعصمة الأئمة؛ إذ اللازم لهذا المذهب عندنا هو كونهم أنبياء؛ إذ لا عصمة عند أهل السنة إلا لنبي، لكنّ القائلين لم يلتزموا هذا اللازم؛ لاعتقادهم أن العصمة خارجة عن ماهية النبوة، قال رحمه مولاه: (إن قيل: هلا كفرتموهم لقولهم: إن الإمام معصوم، والعصمة عن الخطأ والزلل وصغير المآثم وكبيرها من خاصية

10- المستظهري (ص 149).

11- المستظهري (ص 148).

النُّبُوَّةُ، فكأنهم أثبتوا خاصية النُّبُوَّةَ لغير النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟! قُلْنَا: هَذَا لَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، وَإِنَّمَا الْمَوْجِبُ لَهُ- يَعْنِي لِلْكُفْرِ- أَنْ يَثْبُتَ النَّبُوَّةُ لغيره بعده¹².

• تقسيم التكفير إلى منصوص عليه، وإلى اجتهادي: فلا يستويان، فلا نقول بتكفير فرق الأهواء؛ لبعض ظواهر النصوص المقتضية للتكفير، قال أرضاه مولاه: (إن قلت: وأين أنت من تكفير كثير من الناس في القديم والحديث لجميع أهل البدع عامة وخاصة؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم في القدرية: «إنهم مجوس هذه الأمة»؟ وقوله صلى الله عليه وسلم: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة»؟ وقال صلى الله عليه وسلم عن قوم يخرجون على خير فرقة من الناس: «يقولون بقول خير البرية أو من قول خير البرية، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»؟ والأحاديث الواردة فيمن اعتقد شيئاً من الأهواء والبدع كثيرة غير هذه، مما يوجب في الظاهر تكفيرهم بالإطلاق، فاعلم: أنه إن كان كفرهم كثير من العلماء.. فلقد أبقي عليهم دينهم وتردد فيهم كثيراً كثير منهم، وكل فريق منهم في مقابلة من خالفه، فليقع التحاكم عند العالم الأكبر، المؤيد بالعصمة سيد البشر، إمام المتقين صلى الله عليه وسلم؛ فهو صلى الله عليه وسلم حين قال: «القدرية مجوس هذه الأمة».. فما فقه أن أضافهم إلى الأمة؟ وما حكمة أن لم يقل: مجوس على الإطلاق؟ وحين أخبر عن هذه الفرق أنهم في النار فهل أخبر أنهم خالدون فيها؟ وحين قال: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية».. فقد قال متصلاً بآخر هذا القول: «وتتمارى في الفوق»، وما موضع هذا التماري من المثل الذي ضربه فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فما لي أراك تلاحظ جهة وتترك أخرى، وتذكر شيئاً وتذهل عن غيره؟! عليك بالعدل.. تكن من أهله، واستعمل التفتن.. تشهد العجائب المعجبة، وتفهم قول الله عز وجل: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا}}¹³.

• الأخذ بجانب الاحتياط: وهذه سمة منتشرة في كتبه عموماً حول مسألة التكفير، وتتجلى باستظهاره إيمان الآبي عن النطق بالشهادتين- ونصر قوله العلامة الرَّمْلِي من أعيان

12- المرجع السابق.

13- الإملاء لحل مشكل الإحياء.

المتأخرين في مذهبه- حيث قال في «إحيائه»: (الدرجة الخامسة: أن يصدق بالقلب، ويساعده من العمر مهلة النطق بكلمتي الشهادة، وعلم وجوبها، ولكنه لم ينطق بها؛ فيحتمل أن يجعل امتناعه عن النطق كامتناعه عن الصلاة، ونقول: هو مؤمن غير مخلص في النار، والإيمان هو التصديق المحض، واللسان ترجمان الإيمان، فلا بد أن يكون الإيمان موجوداً بتمامه قبل اللسان حتى يترجمه اللسان، وهذا هو الأظهر؛ إذ لا مستند إلا اتباع موجب الألفاظ ووضع اللسان أن الإيمان هو عبارة عن التصديق بالقلب، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان»، ولا ينعدم الإيمان من القلب بالسكوت عن النطق الواجب، كما لا ينعدم بالسكون عن الفعل الواجب)¹⁴.

● التماس الأعذار للمخالفين قدر الاستطاعة: ما دامت هذه الأعذار تحت مظلة وسعة الشريعة السمحة، يقول في «فيصل التفرقة» بعد أن ذكر أقوال المنتظرة: الذين يقولون: إن الإمام مختفٍ في سرداب: (لا ينبغي أن تكفر بكل هذيان، وإن كان ظاهر البطلان)، ثم قال: (إذا رأيت الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير والتضليل.. فأعرض عنه، ولا تشغل به قلبك ولسانك)¹⁵، وقد تأوّل في هذا الكتاب حديث افتراق الأمة، وكون الناجية واحدة، فجعل المخالفين في النار تأقيتاً لا تأبيداً، وكذا في مخالفته لأبي إسحاق الإسفراييني في قوله: أكفر من كفرني، إذ قد كُفّر بعض الصحابة، ولم يكفّر من أكفره، ثم لا سبيل لإدراك الكفر إلا عن طريق الشرع.

● تكفير مؤول ما لا يقبل التأويل أصلاً: رحمة الله التي انسكبت في قلب الإمام لا تعني ما فهمه بعضهم من إلغاء مبحث التكفير من الفقه الإسلامي، وحجة الإسلام له في كل كتاب فقهي بابٌ يتحدث فيه عن الردة والتكفير، ولا سبيل لإسقاطه؛ ورد في «المستظهر» على المتأولين المتسّرين بتأويلهم خوف إقامة الحدود عليه، وقال بكفرهم، قال: (ونحن نعلم أنه لو صرح مُصرح فيما بين الصَّحابة بأن الله تعالى لا يحويه مكان، ولا يحده زمان، ولا يماس جسمًا، ولا ينفصل عنه بمسافة مقدرة وغير مقدرة، ولا يعرض له انتقال وجيئة وذهاب

14- إحياء علوم الدين (1/118).

15- انظر خاتمة «فيصل التفرقة».

وَحُضُورِ وَأَفُولِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْآفِلِينَ وَالْمُنْتَظِلِينَ وَالْمُتَمَكِّنِينَ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَفِي صِفَاتِ التَّشْبِيهِ.. لَرَأَوْا ذَلِكَ عَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيلِ، وَلَوْ أَنْكَرَ الْحُورَ وَالْقُصُورَ، وَالْأَنْهَارَ وَالْأَشْجَارَ، وَالزَّبَانِيَةَ وَالنَّارَ.. لَعَدَّ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُذِبِ وَالْإِنْكَارِ، وَلَا مُسَاوَاةَ بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ، وَقَدْ نَهَمْنَا عَلَى الْفَرْقِ فِي بَابِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي مَذْهَبِهِمْ بِوَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْوَارِدَةَ فِي الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ صَرِيحَةٌ لَا تَأْوِيلَ لَهَا، وَلَا مَعْدِلَ عَنْهَا إِلَّا بِتَعْطِيلِهَا وَتَكْذِيبِهَا، وَالْأَلْفَاظَ الْوَارِدَةَ فِي مِثْلِ الْاسْتَوَاءِ وَالصُّورَةِ وَغَيْرِهِمَا كُنَايَاتٍ وَتَوْسِعَاتٍ عَلَى اللَّسَانِ، تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ فِي وَصْفِهِ وَالْآخَرُ: أَنَّ الْبَرَاهِينَ الْعَقْلِيَّةَ تَدْفَعُ اعْتِقَادَ التَّشْبِيهِ، وَالتَّزْوِلَ وَالْحَرَكَةَ وَالتَّمَكُّنَ مِنَ الْمَكَانِ، وَتَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَتِهَا دَلَالَةً لَا يَتِمَّارَى فِيهَا، وَدَلِيلُ الْعَقْلِ لَا يَحِيلُ وَقُوعَ مَا وَعَدَ بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي الْآخِرَةِ، بَلِ الْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ مُحِيطَةٌ بِهَا مُسْتَوِلِيَةٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ أُمُورٌ مُمْكِنَةٌ فِي نَفْسِهَا وَلَا تَقْصُرُ الْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ عَمَّا لَهُ نَعْتُ الْإِمْكَانِ فِي ذَاتِهِ فَكَيْفَ يَشْبَهُ هَذَا بِمَا وَرَدَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَسَاقِ هَذَا الْكَلَامِ يَتَقَاضَى بِثَبْتِ جَمَلَةٍ مِنْ أَسْرَارِ الدِّينِ¹⁶.

● رَدُّ التَّكْفِيرِ النَّاشِئِ عَنْ جَهْلٍ بِالْمَرَادِ، وَقُصُورِ عَنْ دَرْكِ بَعْضِ الْمَقَامَاتِ: وَلِهَذَا كَلَامٌ مَنثورٌ وَمَكْرُورٌ فِي كِتَابِهِ: لَخَطُورَتُهُ وَأَهْمِيَّتُهُ؛ فِيهِ الْحَدِيثُ عَنْ مَقَامِ الْمَحَبَّةِ الْإِلَهِيَّةِ يَذْكُرُ مِثْلًا: (قَدْ قَضَى الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ بِتَكْفِيرِ مَنْ يَدْعِي الْبِرَاءَةَ مِنَ الْحُظُوظِ، وَقَالَ: هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ؟! وَمَا ذَكَرَهُ حَقٌّ، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ -أَرَادَ السَّادَةَ الصُّوفِيَّةَ- إِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ الْبِرَاءَةَ عَمَّا يَسْمِيهِ النَّاسُ حُظُوظًا، وَهِيَ الشَّهَوَاتُ الْمُوصُوفَةُ فِي الْجَنَّةِ فَقَطْ، فَأَمَّا التَّلَذُّذُ بِمَجَرَّدِ الْمَعْرِفَةِ وَالْمُنَاجَاةِ وَالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى.. فَهَذَا حُظٌّ هَؤُلَاءِ، وَهَذَا لَا يَعِدُهُ النَّاسُ حُظًّا، بَلِ يَتَعَجَّبُونَ مِنْهُ، وَهَؤُلَاءِ لَوْ عَوَّضُوا عَمَّا هُمْ فِيهِ مِنْ لَذَّةِ الطَّاعَةِ وَالْمُنَاجَاةِ وَمِلَازِمَةِ الشُّهُودِ لِلْحَضَرَةِ الْإِلَهِيَّةِ سِرًّا وَجَهْرًا جَمِيعَ نَعِيمِ الْجَنَّةِ.. لَاسْتَحَقُّوهُ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، فَحَرَكْتُهُمْ لِحُظِّ، وَطَاعَتُهُمْ لِحُظِّ، وَلَكِنْ حُظُّهُمْ مَعْبُودُهُمْ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهِ)¹⁷.

16- المستظهري (ص 155).

17- إحياء علوم الدين (381/4).

تنبيهاتٌ على هفواتٍ أخذ بها الأستاذ الخطيب المحاضر:

- أخذه بالتقبيح والتحسين العقليين في الدين بما يخالف أصول الدين، وقد نبّه حجة الإسلام على خطيئة هذا المسلك في «المستصفى» و«محك النظر» و«معيّار العلم» و«الإحياء» وغيرها من كتبه، بل من أصوله أنهما شرعيان لا عقليان في الدين.

- أرى وكأنه يميل إلى ردِّ الآثار والأحاديث الصحيحة، ويسمّيها: (ورطة الحديث)! وهي كلمة مخزية، ونصارى البلاد التي يقيم بها يتباهون بأخبار تالفة من حيث الصنعة التاريخية لا الحديثية بخبرٍ عن سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام، ولم يقف الأمر هنا، بل ترك العمل بها لمخالفتها لما يراه أصلاً، ولا يُعَيِّن نفسه بمؤامرتها مع الأصول الصحيحة، أو بيان شذوذها على أقل تقدير، ومسلكه هذا هو ما ردّه الغزالي في «قانون التأويل» و«فيصل التفرقة» و«الأربعين في أصول الدين» وغيرها من كتبه، والعجبُ أنه لا يتوانى عن الاستدلال بأحاديث فيها نزولٌ عن غيرها إذا وافقت منهجه، فما ضابطُ ذلك؟!

- تقديمه لمنهجٍ لا يتنبّه أنه سيؤول إلى التناقض، وهو يظنُّ أنه يرفع إشكال التناقض عند أهل السنة، بل أرى من الآن حجم الإشكالات التي ستقلب قريباً عليه فيما ذهب إليه.

- ادّعى أن الأشاعرة لا يقولون بكون الرحمة صفة من صفات المعاني، وليس كذلك، بل جعلها من صفات المعاني أحدُ قولَي أهل السنة؛ لها متعلقاتها في الدنيا والآخرة، وعندهم أيضاً قد يكون الغضب صفةً من صفات المعاني، فلا معنى لتخصيص الغضب بصفات الفعل، والرحمة بصفات المعاني، مع أن الراجح لا يخفى عن الأستاذ أنهما من صفات الأفعال.

- كلامه في خطبته ومحاضراته ردُّ فعلٍ كما أخبر، ولا ضير، ولكن ذهب في كلامه إلى طرف بعيد، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، وممّا يزعج أنه نعت خصومه بأنهم من أصحاب الأدلة الخطابية، وأنه برهاني فيما ذهب إليه! فليته جعل المسألة خلافاً إسلامياً، والحقُّ أن خصمه بعيدٌ عن الخطابيات، وهو من أثر الأخذ بها فيما ذهب إليه، ولا أعيب عليه الدليل الخطابي، فأنا أعلم أنه أنفع للجمهور، ولكن إن كان مستنداً إلى برهان، وهذا ما لم أره.

- نعت المتكلمين بالأخذ بالأدلة الجدلية، وترك البراهين، وكذا ذكر الحجة الغزالي في «منقذه» و«إجام العوام» و«الإحياء»، ولكن في خلافٍ لا مستند له إلا الجدل، أما الجدل

لمعاضدة البرهان فلا بأس به، رحم الله الغزالي إذ يقول في «معياره»: (انقسمت العقلية إلى ما هان دركها على الأكثر، وإلى ما استعصى على عقول الجماهير إلا على الشذاذ من أولياء الله تعالى المؤيدين بنور الحق، الذين لا تسمح الأعصار الطويلة بوجود الآحاد منهم، فضلاً عن العدد الكثير الجم).
وختاماً أقول:

الحمد لله الذي خصَّ ذاته العلية بشفاعة تتحرَّر لها ألباب الراحمين من عباده، وخصَّ نبيَّه ومصطفاه بالشفاعات العظمى يوم تجلِّيَّاته، والصلاة والسلام على من مرَّت به جنازة فقام لها، فقليل له: إنها جنازة يهودي، فقال: «أليست نفساً؟!»

وبعد هذه التطوافة: فأنصح نفسي ومن قرأ هذه الكلمات بكلمة غزالية ربانية، حيث قال: (استوسع رحمة الله تعالى، ولا تزن الأمور الإلهية بالموازن المختصرة الرسمية)، وقال: (فأبشر برحمة الله وبالنجاة المطلقة إن جمعت بين الإيمان والعمل الصالح، وبالهلاك المطلق إن خلوت عنهما جميعاً).

ورحم الله الربَّاني الذي تضرَّع لمولاه مناجياً فقال: (اللهم! اجعل سيئاتنا سيئات من أحببت، ولا تجعل حسناتنا حسنات من أبغضت، فالإحسان لا ينفع مع البغض منك، والإساءة لا تضرُّ مع الحبِّ منك، وقد أهتمت علينا الأمر لندرج ونخاف، فأمن خوفنا، ولا تخيب رجاءنا، وأعطنا سؤالنا، فقد أعطيتنا الإيمان من قبل أنا نسألكه، وكتبت وحبَّبت وزينت وكرَّهت وأطلقت الألسن بما به ترجمت، فنعم الربُّ أنت، فلك الحمد على ما أنعمت، فاغفر لنا، ولا تعاقبنا بالسلب بعد العطا، ولا بكفران النعم وحرمان الرضا)، آمين.

وكتبه فقير عفوره الغني

أنس محمد عدنان الشرفاوي الحسني

رجب 1439 من هجرة سيد البشر